دور الزكاة في تنمية المشروعات الصغيرة وتعزيز فرص العمل للفقراء في مصر

د. عماد صالح سلام

مدير عام مركز سلام للاستشارات الإدارية وتنمية الموارد البشرية - القاهرة

الحلقة (٣)

تكمن أهمية الزّكاة في محاربة الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي لجميع أبناء المجتمع، لتتوافر لهم حياة كريمة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين، حيث تسهم الزكاة في تحسين المستوى المعيشي والصحي والتعليمي للفقراء مما يؤهلهم ليصبحوا قوة عمل مشاركة في التنمية الاقتصادية.

الدروس المستفادة من التجارب المحلية والدولية لمساعدة الفقراء:

فيما يلي أهم الدروس المستفادة من التجارب المحلية والدولية لمؤسسات الزكاة والصدقات والمتخصصة في مساعدة الفقراء:

- ✓ لجان الزكاة التابعة لبنك ناصر الاجتماعي منتشرة بجميع محافظات مصر، وأنشطة هذه اللجان لمساعدة الفقراء باعتبارهم مستهلكين وليس منتجين، فالشطر الأكبر من القيم المالية لأنشطة بنك ناصر الاجتماعي في مجال التكافل الاجتماعي هي لمصارف الزكاة (٦٣.٤٪) يليها القروض الحسنة (٣١.٣٪) ثم الإعانات والمساعدات (٤.٨٪)، ويصل متوسط ما يحصل عليه الفرد من الزكاة حوالي ٣٠٠ جنيه، وهي أقل قيمة مالية يحصل عليها الفرد من أنشطة التكافل الاجتماعي بالبنك. ومن ثم يمكن اعتبار أنشطة التكافل الاجتماعي استهلاكية سواء للزكاة أو القروض الحسنة أو الإعانات والمساعدات، باستثناء جزء ضئيل جداً لوسائل الإنتاج (٠.٥٪)، ويُعد هذا النشاط الضئيل مماثلاً للقروض الحسنة ولكن بشكل عيني.
- ✓ تقدم مؤسسة مصر الخير مساعدات للمحتاجين والغارمين وأبناء السبيل بالتوازي مع تنفيذ مشروعات تنموية خصوصًا للإنتاج الحيواني مع تطوير القرى بصعيد مصر، حيث تقدم المساعدات من خلال

أموال الزكاة التي يتم صرفها في مصارفها الشرعية، بينما المشروعات التنموية فمن أموال الصدقات والتبرعات.

- ✓ يقدم بيت الزكاة والصدقات المصري الإعانات والمساعدات والخدمات العلاجية لمستحقي الزكاة، وجميعها استهلاكية ولا تتضمن أي مشاريع تنموية وإنتاجية. ويشير الأمين العام لبيت الزكاة والصدقات في ٢٤ مايو ٢٠١٩ إلى أن أموال الزكاة كفيلة بحل كل مشاكل مصر، حيث أن الزكاة تتجاوز ٦٥ مليار جنيه، وما يتم تجميعه من خلال المؤسسات المختلفة حوالي ٧ مليارات جنيه فقط، بالإضافة إلى عروض التجارة والزروع الواجب عليها الزكاة. كما أن هناك من يقوم بتوزيع الزكاة على أقاربهم المستحقين أي يخرج الزكاة بنفسه، وهناك من لا يعلم أي شيء عن فريضة الزكاة ولا يخرجها وهذا يحتاج توعية، وهناك من لا يعرف كيف يخرجها أو لا يعرف حساب الزكاة ويسأل عن الجهات الموثوق بها لإخراج الزكاة، وهناك جمعيات أهلية كثيرة وتقدر بحوالي ٤٨ ألف جمعية، العاملون في مجال الزكاة منها حوالي ٨ جمعيات، والذي يصل الجمعيات لا يتعدى ٧ مليارات جنيه[1]. ومن ذلك يتضح سعة الفجوة بين حصيلة الزكاة المقدرة والحصيلة الفعلية لمؤسسات الزكاة، ومن ثم تدني كفاءة هذه المؤسسات في مجال التحصيل.
- ✓ يقدم بنك الطعام المصري برامج الإطعام من زكاة المال والصدقة الجارية ولحوم الصدقات والكفارة والتغذية المدرسية، بالإضافة إلى برامج التوعية لعدم إهدار الفائض من الطعام، ومن خلال خبرة البنك في مجال الإطعام على مدار ١٢ سنة السابقة، وبعد الدراسة الوافية للحالات التي يقوم البنك بخدمتها، وجد بنك الطعام المصري أن هناك مجموعة من الحالات المستحقة قادرة على العمل والكسب، ويسعى البنك إلى التمكن من وضع البرامج التنموية لتنمية الفرد القادر ليقوم بدوره في المجتمع، حيث يقتصر دور البنك في هذه الفترة على إمداد الفرد القادر ب"هدية" بنك الطعام خلال فترة تعليمه حتى يتم تأهيله.
- ✓ لا يوجد تنسيق كامل بين مؤسسات الزكاة في مصر مع اختلاف طريقة عمل كل منها، ومن ثم يمكن أن يحصل الفرد أو الأسرة الواحدة المستحقة للزكاة من أكثر من مؤسسة خصوصًا مع ضعف التَّعَفُّفِ،

[1] د. صفوت النحاس، (2019)، أموال الزكاة كفيلة بحل كل مشاكل مصر، الموقع الإلكتروني لمجلة الإذاعة والتلفزيون https://www.maspero.eg/wps/portal/home/radio-and-tv-magazine/talks/details/357c48b5-236e-4f35-96ff-866465f419f1، أغسطس 2020.

وفي المقابل قد لا يحصل الكثير من المستحقين للزكاة على أي شيء. وفي ظل تدني كفاءة مؤسسات الزكاة في مجالي التحصيل والإنفاق بصورة تجعل الدور الاقتصادي والاجتماعي لتلك المؤسسات ضعيفًا جداً، مع عدم المعرفة بمدى مساهمة مؤسسات الزكاة في تحقيق حد الكفاية للعائلات الفقيرة.

- ✓ غالبية – إن لم يكن كافة – برامج الإعانات والمساعدات للفقراء في مصر تتم بدون مشاركة الفقراء في التخطيط أو التنفيذ أو ترتيب الأولويات لهذه البرامج.
- ✓ تقوم مؤسسات الزكاة في مصر بمساعدة الفقراء دون تمكين لهم – في الغالب – من خلال إتاحة فرص عمل لمن لديه القدرة والرغبة والاستعداد للعمل، من أجل تحويل الفقراء من مستهلكين إلى منتجين.
- ✓ لقد كانت رؤية محمد يونس، أن الفقير إنما هو في الحقيقة مفقر من خلال منظومة من الرؤى والممارسات المجتمعية التي تؤدي لاستمرار حالة الفقر، أول هذه الرؤى والمفاهيم: النظرة السلبية للفقير على أنه شخص يفتقر إلى المهارات المهنية الخاصة، وأنهم لا يمتلكون إلا الجهد البدني، وأنهم بدون اكتساب مهارات لن يكون لهم قيمة في سوق العمل، وفي هذا مغالطة كبيرة؛ حيث إن الأثرياء من أصحاب هذه النظرة هم أول من يستفيد من جهود ومهارات الفقراء، بل إن جزءًا كبيراً من الدخل القومي يأتي من خلال مجهوداتهم، ثاني تلك المفاهيم: غموض تعريف وتحديد معنى الفقير؛ مما يؤدي إلى أن تضل برامج مكافحة الفقر طريقها، ويرى أنه من الأسلم تحديد فئات الفقراء على أساس معيار الدخل – الممتلكات Income Asset Criterion، ويمكن طبقًا لهذا المعيار تحديد عدد من الشرائح أو من المستويات المختلفة من الفقراء.
- ✓ ويؤمن محمد يونس بأن الائتمان حق أساسي من حقوق الإنسان، كالمأكل والملبس والمسكن والتعليم والرعاية الصحية، وأن الائتمان إذا ما أحسن توجيهه في القنوات الصحيحة قادر على كسر دائرة الفقر المفرغة.
- ✓ أهم السمات والملامح الأساسية التي تميز تجربة بنك جرامين في بنغلاديش:–
  - أول بنك في العالم يعمل على تمكين الفقراء من خلال منحهم قروضًا بالغة الصغر بدون طلب أي ضمان عيني، وذلك من أجل مساعدتهم على البدء في مشروعاتهم الخاصة والمدرة للدخل، وذلك تأسيساً على الضمان الجماعي المنتظم.

- بنك جرامين هو مشروع اقتصادي ذو أهداف اجتماعية حيث يقوم على تدوير المال واستثماره، وذلك بإقراض المال لعملائه من الفقراء.
- يتخذ البنك من الوسائل الكفيلة لاستعادة هذا المال من خلال نظام مالي وإداري صارم قائم على ضمان الجماعة المحلية، إضافة إلى رقابة ومتابعة موظفي البنك .
- التركيز الشديد على قضية الفقر ومعالجتها بمد التسهيلات المصرفية للفقراء، والقضاء على استغلال المرابين للفقراء، وخلق فرص للتوظيف الذاتي للقطاع العريض غير المستخدم أو محدود الاستخدام من مصادر الموارد البشرية، ودمج القطاع المهمش من المجتمع في طيات نموذج مؤسسي، يستطيعون استيعابه والتعامل معه من خلال تعاون ودعم متبادل.
- التركيز على النساء كقوة للعمل، حيث يمثل النساء من عملاء البنك نسبة ٩٤٪، وبالتالي فهن يمثلن نفس النسبة من مالكي أسهم البنك، كما أنهن يمثلن ٦٩٪ من عضوية مجلس الإدارة . هذا لم يكن فقط بسبب أن النساء يشكلن غالبية الفقراء والعاطلين عن العمل والمحرومين اقتصاديًا واجتماعيًا، ولكن لأنهن كن قادرات على تحسين رفاهية جميع أفراد الأسرة بشكل أكثر سهولة وأكثر نجاحًا مقارنة بالرجال.
- أن تحمل الفقراء لقدر كبير من الديون من شأنه أن يثبطهم عن السداد، لذلك كانت القروض الممنوحة من بنك جرامين تستمر لسنة واحدة، وكان على المقترضين سداد جزء ضئيل من القرض يوميًا، وفي وقت لاحق، أصبحت المدفوعات أسبوعية.
- الالتزام باستثمار القرض في الغرض المطلوب من أجله خلال الأسبوع الأول من استلام القرض.
- المشاركة أو مساعدة الفقراء كي يساعدوا أنفسهم، والعمل للقادر عليه من الفقراء بديلاً عن الإحسان والصدقة أو تحويلها من اليد السفلي إلى يد يحبها الله ورسوله.
- تجربة تنموية ومؤسسية قائمة على الشورى أو المشاركة في صنع القرار وتدعم الإبداع.

✓ هناك أخطاء في كثير من المفاهيم والأمور لدي الكثيرين في أن النظام البنكي صمم من أجل أن يكون للأغنياء فقط، فمن السهل جدا إقراض الغني ملايين الدولارات، ومن الصعب جدا إقراض الفقراء مئة دولار، فقد جاء بنك جرامين "بنك الفقراء" الذي حقق نجاحا كبير من خلال تقديمه لقروض متناهية

الصغر للفقراء؛ ليصحح تلك المفاهيم الخاطئة، ويثبت أن للبنوك دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية، ودعم ريادة الأعمال وذلك من خلال إقراض الفقراء .

- ✓ تنحو كل نظريات التنمية منحى واحدا في التعويل على الشرائح الاجتماعية العليا في تحقيق التنمية من خلال تمكين هذه الشريحة من الكمية المقبولة من الأموال وتزويدهم بالضمانات والإعفاءات والتسهيلات اللازمة لتوفير مناخ مشجع لهم. وإحدى كبريات المشاكل في هذا الاقتراب أنه يؤدي سريعًا لحدوث تفاوت حاد في الدخول والثروات، ومن ثم حدوث استقطاب طبقي حاد يقوم على تآكل الطبقة الوسطى لصالح الشرائح التي تليها في التراتبية الاجتماعية – الاقتصادية. وأتت تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش لتقلب موازين التنمية رأسًا على عقب وتقدم أحد أبرز النماذج التنموية في دول الجنوب[1].
- ✓ ضرورة تبني فكرة تأسيس الشركات الهادفة لحل مشاكل المجتمع وليس الربح كوسيلة غير تقليدية وفعالة لمحاربة الفقر بمفهومه الشامل.
- ✓ أهم الدروس المستفادة من تجربة بنك جرامين في بنغلاديش بأنه يمكن تحويل الفقراء من مستهلكين إلى منتجين.

الفتوى الشرعية لاستثمار جزء من أموال الزكاة والصدقات لصالح الفقراء:

لقد طلب الباحث فتوى شرعية من دار الافتاء المصرية بشأن استثمار جزء من أموال الزكاة والصدقات في مشروعات لصالح الفقراء المتعففين، فكان السؤال المقدم لدار الافتاء المصرية كالتالي:

هل يجوز شرعًا استغلال جزء من أموال الزكاة والصدقات لعمل مشاريع تنموية صغيرة ومتوسطة وكثيفة العمالة، وذلك لإتاحة فرص عمل جديدة بهذه المشاريع للفقراء المتعففين الذين لديهم القدرة والاستعداد والرغبة في العمل ولكن لا يجدون فرصة عمل مناسبة لهم. وبذلك يتم الاستفادة والاستغلال الأمثل لجزء من أموال الزكاة والصدقات من أجل إتاحة فرص عمل جديدة للفقراء المتعففين، وفي ذات الوقت استثمار وتنمية أموال الزكاة والصدقات لأجيال متتالية من الفقراء. ويمكن إدارة هذه المشاريع والرقابة عليها عن

[1] د. مجدي سعيد، (2019)، تجربة مصرف الفقراء في بنجلاديش، الموقع الإلكتروني لإسلام أون لاين https://islamonline.net/31945، أغسطس 2020.

طريق إحدى الجمعيات الخيرية المعتمدة في الدولة، حيث تخصص الجمعية الخيرية الخبراء المتخصصين إما متطوعين أو بأجر للإشراف على تشغيل هذه المشاريع.

وجاءت إجابة دار الافتاء المصرية[1]، وملخصها كالتالي: الأصل في أموال الزكاة التي إذا أخرجها المزكي أو وصلت إلى يد الإمام أو من ينوب عنه من السعاة أو المؤسسات الزكوية تعجيل تقسيمها بين المستحقين للزكاة ولا يجوز تأخيرها.

وقد نص الفقهاء على أن الإمام أو الساعي الذي يرسله في تحصيل الزكاة إنما هو نائب المستحقين، لكن إذا دعت الضرورة أو الحاجة أو مصلحة المستحقين إلى تأخير تقسيمها فلا بأس، ويستثنى من الأصل السابق أيضًا جواز تأخيرها للاستثمار، إذا دعت الضرورة أو الحاجة كتأمين موارد مالية ثابتة للمستحقين وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل من المستحقين، فيجوز استثمارها في مشاريع إنتاجية، وإنما يجوز ذلك بثلاثة شروط:

أولها: أن يتحقق من استثمار أموال الزكاة مصلحة حقيقية راجحة للمستحقين، كتأمين مورد دائم يحقق الحياة الكريمة لهم.

ثانيها: أن يخرج صاحب مال الزكاة التي وجبت عليه عن ملكية هذا المال، ويتم تمليك المشروع للفقراء كأن يعمل مثلاً في صورة شركة مساهمة تملك أسهمها للفقراء، ولا تكون ملكيتها لصاحب المال الذي أخرج الزكاة، بل لا بد أن تخرج أموال الزكاة من ملكيته لتبرأ ذمته ويتحقق إيتاء الزكاة وإخراجها، وإلا صارت وقفًا لا زكاة.

ثالثها: أن تتخذ كافة الإجراءات التي تضمن نجاح تلك المشاريع بعد أن تملك للمستحقين ملكًا تامًا، ولا يصرف ريعها إلا لهم.

وانتهت الفتوى بالرأي: إنه يجوز عمل مشاريع استثمارية بأموال الزكاة بالشروط المتقدمة.

الآليات المقترحة لاستثمار جزء من أموال الزكاة:

لأهمية المبالغ الكبيرة للزكاة في مصر، سواء التي يتم تحصيلها وتوزيعها عن طريق مؤسسات الزكاة المعتمدة من الدولة أو التي يتم توزيعها خارج هذه المؤسسات، ولضرورة استثمار جزء من أموال الزكاة استناداً لفتوى دار الافتاء المصرية بأنه يحوز استثمار جزء من أموال الزكاة في مشاريع إنتاجية لتأمين موارد

[1] فتوى بالرقم المسلسل 423734 بتاريخ 09/09/2020م

مالية ثابتة للمستحقين وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل من المستحقين، بالشروط الواردة بالفتوى المشار إليها سابقًا، فإن الأمر يتطلب وضع آليات للتنفيذ من خلال كيان تنظيمي يقوم بتلقي وجمع الجزء المطلوب من الزكاة والإشراف على عمليات الاستثمار.

الكيان المقترح للإشراف على استثمار جزء من أموال الزكاة:

يمكن استخلاص نتيجة هامة من التجارب المحلية والدولية لمؤسسات الزكاة والصدقات والمتخصصة في مساعدة الفقراء، بأن يكون هناك كيان تنظيمي مستقل متخصص في استثمار جزء من أموال الزكاة حسب الفتوى الشرعية في هذا الخصوص. ولأن هذا الكيان من مهامه الأساسية تلقي جزء من أموال الزكاة والصدقات واستثمارها في مشاريع تنموية لصالح الفقراء المتعففين، فيقترح أن تكون تسمية هذا الكيان التنظيمي مشتقًا من غرضه ويسمى "بنك التَّعَفُّفِ". فهو (بنك) يتلقى أموال الزكاة والصدقات، ويقوم بإنفاق الموارد المالية المتحصلة في إنشاء المشروعات التنموية بعد دراستها، كما يقوم بالإشراف على جميع نواحي استثمار أموال الزكاة والصدقات، وكلمة (التَّعَفُّفِ) تعني أن هذا البنك يعمل لمصلحة الفقراء المتعففين الذين هم أولى الناس بالرعاية والعون والمساعدة.

إن الهدف الرئيسي لبنك التَّعَفُّفِ المقترح هو المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باستثمار جزء من أموال الزكاة والصدقات وتنميتها في المشروعات الصغيرة، من أجل إتاحة فرص عمل منتجة للفقراء المتعففين وتحسين مستوى معيشتهم. ولتحقيق هذا الهدف **يمارس البنك المقترح الأنشطة الرئيسية التالية:**

١. تلقي وتنمية أموال الزكاة والصدقات اللازمة لخدمة الاستثمار: لأن بنك التَّعَفُّفِ سيقوم بإنشاء المشروعات الصغيرة والمساهمة في رؤوس أموالها لصالح مستحقي الزكاة من الفقراء، لذا يجب أن يكون لدى البنك من الأموال ما يستعين به على تحمل مسؤولياته والقيام بها خير قيام، فيقوم البنك بكافة الوسائل التوعوية لتلقي وجمع أموال الزكاة والصدقات والعمل على تنميتها لاحتياجات التمويل الاستثماري للمشروعات الصغيرة. وقد يقبل البنك مصادر تمويل أخرى بالإضافة للزكاة والصدقات، مثل التبرعات والهبات، والوصايا والأوقاف، وعوائد مشروعات البنك، وأي موارد أخرى يراها مجلس إدارة البنك.

ب. التعرف على المشروعات الصغيرة والترويج لها: حيث يتم البحث عن الأفكار وأفضل المجالات والفرص الاستثمارية، وتسويق المشروعات وتدبير الأموال اللازمة لوضعها موضع التنفيذ، والعمل من أجل اقتناء الأصول وتوفير الكفاءات الفنية والإدارية، وتنشئة طبقة أعمال من الفقراء المتعففين في مصر، تكون قادرة على تنفيذ وإدارة المشروعات الصغيرة وتطوير الإنتاج بما يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ت. دراسة وتقييم جدوى المشروعات: يقوم البنك بعمل دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة من خلال إدارة متخصصة لدراسة المشروعات ضمن التنظيم الإداري للبنك، والتي تضم الخبراء والمتخصصين في عمل هذه الدراسات. وبعد الانتهاء من دراسة المشروع يتم تقييمه بهدف اتخاذ قرار نهائي بشأن قبوله أو رفضه نهائياً أو تعديله، ومحاولة استخدام الموارد المتاحة بكفاءة لتحقيق الأهداف والأولويات الاستثمارية.

ث. تأسيس المشروعات الصغيرة وتحديد المساهمة في رؤوس أموالها: فإن قيام بنك التَّعَفُّفِ بتأسيس المشروع يعطي دفعة كبيرة في سبيل قيام المشروع، وفي التغلب على العقبات التي قد تواجهه في بداية حياته، وتقديم المشورة الفنية والخدمات القانونية والمالية والإدارية، ومساعدته في الوصول إلى أحسن الاتفاقيات بشأن المساعدات الفنية التي يحتاجها المشروع في مجال إقامته و/ أو تشغيله. ويقوم البنك بتحديد المساهمة في رؤوس أموال المشروعات الصغيرة لصالح الفقراء، وقد يكون من الأفضل أن يكون البنك ممثلاً في مجلس إدارة المشروع للاشتراك في تخطيط سياسته ومتابعة تنفيذها ضماناً لحسن سير العمل بها.

ج. متابعة المشروعات وأهدافها: يقوم بنك التَّعَفُّفِ من خلال إدارة ضمن التنظيم الإداري للبنك لمتابعة جميع العمليات للمشروع، والتأكد من كفاءة استخدام الموارد، والاطمئنان إلى أن الموارد المخصصة للمشروع تستخدم وفقًا للأغراض المتفق عليها، وتنفذ وفقًا للخطط والدراسات الموضوعة وفي حدود الاعتمادات المالية، والتعرف على مدى ما يتحقق من نجاح في هذا الشأن. ومن خلال الرقابة والمتابعة التي يقوم بها البنك يمكن الوقوف على ما يقابل المشروع من مشكلات وعقبات يمكن السعي لحلها. حيث يمكن معرفة ما يواجهه المشروع من مشكلات، وإسداء النصيحة لحلها، أو المساهمة في وضع الحل المناسب في الوقت الملائم. وتعتبر عملية التوقيت للنصيحة ذات أهمية كبيرة، فهي تصبح غير

ذات قيمة إذا ما قدمها البنك في وقت متأخر. من ذلك نجد أن المتابعة المستمرة قد تعمل على خلق علاقة وثيقة وتفاهم بناء بين البنك وإدارة المشروعات والمنشآت قوامها المصالح المشتركة.

ح. تقديم الخدمات الاستشارية والدعم للمشروعات: يمثل بنك التَّعَفُّفِ مستشاراً للمشروعات في مختلف مراحلها (قبل التنفيذ، أثناء التنفيذ، بعد التنفيذ) في العمليات الفنية والاقتصادية والمالية المختلفة مثل التعريف بمخاطر المشروع، وجذب شركاء فنيين، والتعامل مع الأجهزة الحكومية، وتقديم الخدمات في المجالات القانونية والمحاسبية، ومساعدتها في حل المشاكل. ويقوم بنك التَّعَفُّفِ بدراسة الاحتياجات التمويلية للمشروعات، ودراسة المركز المالي المتوقع وتقديم الاستشارات بشأن تشكيل الهياكل التمويلية المختلفة ووضع هيكل التمويل الأمثل، وعمليات تقييم الأصول وسياسة توزيع الأرباح، وعمليات التأمين والتعريف بالضرائب وجميع المسائل المالية والاستثمارية. ويهتم البنك بإنشاء وتدعيم أنشطة البحوث والدراسات والاستشارات والتدريب، ويقوم بإعداد وتنفيذ برامج التدريب لتنمية المهارات للمديرين والعاملين في المشروعات المختلفة.

وعموماً فإن هناك بعض **السمات والملامح الأساسية التي يتميز بها بنك التَّعَفُّفِ المقترح**، هي كالتالي:

- يقوم بنك التَّعَفُّفِ بتوفير رأس المال المطلوب للمشروعات، ويجند البنك كل طاقاته وإمكانياته وخبرته الفنية في استخدام أموال الزكاة والصدقات وكافة الأموال التي لديه، والبحث عن أفضل مجالات الاستثمار وأرشد الأساليب لتنفيذ المشروعات التنموية، وبذلك يساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والعمل على حفظ ثروة المجتمع من التعرض لأي تبديد.
- بنك التَّعَفُّفِ ينظر إلى المشروعات الصغيرة التي يقيمها باعتبارات اقتصادية بجانب الاعتبارات الاجتماعية.
- في تنفيذ فكرة بنك التَّعَفُّفِ تحرير مستحقي الزكاة من النزعة السلبية التي يتسم بها عندما يحصل على المساعدات والإعانات، خصوصاً إذا كان لديه القدرة والرغبة والاستعداد للعمل، فمع بنك التَّعَفُّفِ يحصل على أجر مقابل العمل، وبذلك يمكن إشباع رغبات الفقراء المتعففين في أن يأكل من عمل يده، لما لذلك من آثار نفسية طيبة.

- بنك التَّعَفُّفِ لا يقدم قروضًا نقدية أو أي شكل من أشكال الائتمان، بل يقدم مشروعات تنموية يعمل بها الفقراء المتعففين، ويعمل على تشجيع وتحفيز الاستثمار المنتج والتوسع في إنشاء ودعم الصناعات الحرفية والصغيرة.
- من خلال المشروعات الصغيرة التي يقيمها بنك التَّعَفُّفِ يتم توفير فرص عمل حقيقية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للعنصر البشري، والمساهمة في معالجة البطالة وتلافي آثارها السيئة على الأفراد وجميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية والقانونية وعلى المستوى القومي ككل.

التنظيم الإداري لبنك التَّعَفُّفِ المقترح:

يتضح من الأنشطة الرئيسية لبنك التَّعَفُّفِ المقترح أنها موجهة لخدمة وتنمية المجتمع، لذا يمكن تسجيل هذا البنك ضمن الجمعيات والكيانات التي تمارس العمل الأهلي بوزارة التضامن الاجتماعي، وفقًا للقانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧ بشأن تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي، حيث سيعمل البنك في الإطار التنظيمي لشؤون الجمعيات والعمل الأهلي.

ومن خلال الأنشطة الرئيسية المذكورة سابقًا يتم وضع تصور بالهيكل التنظيمي لبنك التَّعَفُّفِ مع توضيح العلاقات التنظيمية بالمشروعات التنموية الصغيرة التي سيقوم بتأسيسها، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (١) التالي:

الشكل رقم (١) : الهيكل التنظيمي المقترح لبنك التَّعَفُّفِ

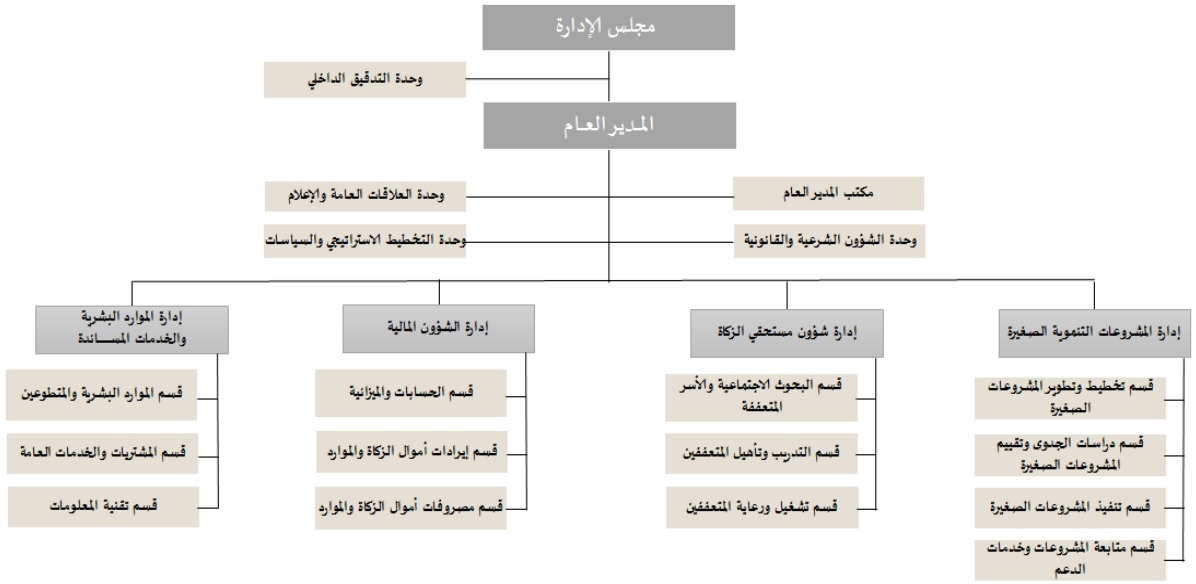

المصدر : من إعداد الباحث

مقارنة أنشطة بنك التَّعَفُّفِ المقترح مع أنشطة المؤسسات المماثلة :

يبين الجدول رقم (٢) مقارنة أنشطة بنك التَّعَفُّفِ المقترح مع أنشطة مؤسسات الزكاة والمؤسسات الأخرى المماثلة في النشاط والتي تم استعراضها سابقًا .

الجدول رقم (٢) : مقارنة أنشطة بنك التَّعَفُّفِ المقترح مع المؤسسات المماثلة في النشاط

المؤسسة / البيان	الموارد	الاستخدامات	أنشطة أخرى
بنك ناصر الاجتماعي	أمول الزكاة والصدقات والتبرعات النقدية والعينية	مصارف الزكاة والقروض الحسنة والإعانات والمساعدات وتمليك وسائل الإنتاج	النشاط المصرفي والاستثماري ونشاط التركات الشاغرة وصندوق نظام تأمين الأسرة
مؤسسة مصر الخير	أموال الزكاة والصدقات والتبرعات	مصارف الزكاة ومشاريع تنموية	مساعدات عاجلة
بيت الزكاة الصدقات المصري	أموال الزكاة والصدقات والتبرعات والوصايا والهبات والإعانات الخيرية	مصارف الزكاة وأعمال الخير	بروتوكولات تعاون للعلاج الصحي ورعاية المتفوقين دراسيًا
بنك الطعام المصري	زكاة المال والصدقات الجارية ولحوم الصدقات والفدو والنذور وكفارة اليمين	برنامج الطعام الشهري والتغذية المدرسية	التوعية بعدم إهدار الطعام وبرامج تنمية ودعم ومساندة وتطوع
بنك جرامين في بنغلاديش	مدخرات الفقراء ومساهمات حكومية في بداية تأسيس البنك وحصيلة سداد القروض وعائدات المشروعات التنموية	قروض صغيرة لتمويل مشروعات منزلية بدون طلب أي ضمان عيني وقروض تعليم الطلاب	برامج التأمين الصحي وتنفيذ مشروعات اقتصادية مختلفة ابتداء من المشروعات الصغيرة حتى العملاقة في العديد من دول العالم
بنك التَّعَفُّفِ المقترح	الزكاة والصدقات والتبرعات والهبات والوصايا والأوقاف وعوائد المشروعات التنموية	تأسيس المشروعات التنموية الصغيرة لصالح مستحقي الزكاة من الفقراء المتعففين	التأهيل لإتاحة فرص عمل منتجة في المشروعات التنموية الصغيرة التي يقوم بتأسيسها وتنشئة طبقة أعمال من الفقراء المتعففين

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على ما تم استعراضه من أعمال وأنشطة لهذه المؤسسات

يستخلص من نتيجة المقارنة بالجدول السابق، بأن بنك التَّعَفُّفِ المقترح يتميز عن باقي المؤسسات بالتركيز على تأسيس المشروعات التنموية لإتاحة فرص عمل جديدة لمستحقي الزكاة، ومن ثم اعتبار الفقراء المتعففين منتجين وليس مستهلكين، باستثناء بنك جرامين في بنغلاديش الذي يقوم بتمويل المشروعات التنموية أيضًا ولكن عن طريق الائتمان، بينما بنك التعفف لا يمنح أي ائتمان، ولكن يعطي الفرصة للفقراء المتعففين للعمل بهذه المشاريع وامتلاكها.

المشروعات الصغيرة وتعزيز التنمية المستدامة:

تتعدد المفاهيم والتعريفات للمشروعات الصغيرة في المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بتلك المشروعات، وفي جمهورية مصر العربية يتم تعريف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من ٢٠٠ عاملاً، وحجم المبيعات من مليون حتى ٥٠ مليون جنيه[1]. وتلعب المشروعات الصغيرة دوراً متزايد الأهمية في الاقتصاديات المتقدمة والناهضة والنامية على حد سواء، حيث تساهم تلك المشروعات في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

المشروعات الصغيرة لبنك التَّعَفُّفِ المقترح سوف يكون لها دور مهم في مجال التنمية المستدامة، وذلك بدعم جهود مكافحة الفقر، والمساهمة في القضاء على الجوع، والعمل على تأهيل الفقراء وتمكينهم بإتاحة فرص عمل منتجة لهم، وتنشئة وبناء قدرات طبقة أعمال من الفقراء المتعففين، وتمكين الشباب الفقير العاطل عن العمل بهدف المساهمة في علاج مشكلة البطالة، وتمكين النساء الأرامل والمطلقات. وسوف يهتم بنك التَّعَفُّفِ بالمشروعات الصغيرة التي دعم تطوير منتجات أو خدمات ونظم لها منافع بيئية، كما تحقق كفاءة وترشيد في استخدام الموارد، والالتزام بالمعايير البيئية، وممارسة الأداء المستدام، وتطبيق التكنولوجيا الخضراء.

وسوف يعمل بنك التَّعَفُّفِ على الاستغلال الأمثل لأموال الزكاة والصدقات، وذلك بإنشاء المشروعات التنموية الصغيرة التي تستفيد منها الأجيال الحالية والأجيال المُقبلة من الفقراء المتعففين، هذا بالإضافة إلى أهمية هذه المشروعات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويجب عند تأسيس أي مشروع من المشروعات الإنتاجية بأموال الزكاة، تأمين موارد مالية ثابتة للمستحقين، وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل من المستحقين، حسب الفتوى الشرعية والتي وضعت شروط لذلك، وأهم هذه الشروط أن يتحقق من استثمار أموال الزكاة مصلحة حقيقية راجحة للمستحقين، وتمليك المشروع للفقراء المستحقين ملكًا تامًا في صورة شركة مساهمة تملك أسهمها للفقراء، ولا يصرف ريعها إلا لهم. وبناء على هذه الفتوى سوف يقسم رأس مال أي مشروع إلى أسهم يتم تمليكها لمجموعة من المستحقين للزكاة من الفقراء المتعففين، ويفضل أن يكونوا من المشاركين

[1] معهد التخطيط القومي بالقاهرة والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، (2019)، تقرير التنمية العربية - المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الإصدار الرابع، القاهرة والكويت، ص 20.

والأعضاء المؤسسين للمشروع، ولأنهم أصحاب الأسهم فيحصلون على الأرباح التي يمكن توزيعها سنويًا. وبعد تأسيس المشروع إذا كان هؤلاء الأعضاء متفرغين للعمل بساعات دوام كامل منتظمة في المشروع فيحصلون مقابل ذلك أجر شهري نظير العمل الذي يقومون به. ويمكن قبول عمل بعض الأفراد من الفقراء المتعففين بساعات دوام جزئي حسب ظروف كل فرد واحتياجات والعمل.

الخاتمة:

تكمن أهمية الزّكاة في محاربة الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي لجميع أبناء المجتمع، حيث توجد فئة من المستحقين للزكاة وهم الفقراء المتعففين الذين لا يسألون الناس إلحافاً، هم أولى الناس بالرعاية والعون والمساعدة. وعلى جانب آخر يحث الإسلام على العمل والسعي لطلب الرزق، خاصة لمن لديه القدرة والرغبة والاستعداد للعمل.

من نتائج البحث أن أغلب الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المعنية بالزكاة ومساعدة الفقراء في مصر (مثل: بنك ناصر الاجتماعي، مؤسسة مصر الخير، بيت الزكاة والصدقات المصري، بنك الطعام المصري) هي تقديم الإعانات والمساعدات العاجلة، دون تمكين للفقراء – في الغالب – بإتاحة فرص عمل لهم، مع تدني كفاءة هذه المؤسسات في مجالي التحصيل والإنفاق للزكاة بصورة تجعل الدور الاقتصادي والاجتماعي لتلك المؤسسات ضعيفًا جداً، إضافة إلى عدم المعرفة بمدى مساهمة تلك المؤسسات في تحقيق حد الكفاية للعائلات الفقيرة.

وإن أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية وعلى الأخص تجربة بنك جرامين في بنغلاديش، حيث تتميز هذه التجربة بإنشاء أول بنك في العالم يعمل على تمكين الفقراء، وتحويلهم من مستهلكين إلى منتجين، من خلال منحهم قروضًا بالغة الصغر بدون طلب أي ضمان عيني، وذلك من أجل مساعدتهم على البدء في مشروعاتهم الخاصة والمدرة للدخل، وذلك تأسيسًا على الضمان الجماعي المنتظم. ويركز البنك بشدة على قضية الفقر ومعالجتها، والتركيز على النساء كقوة للعمل، ودمج هذا القطاع المهمش من المجتمع في طيات نموذج مؤسسي، لأنهن كن قادرات على تحسين رفاهية جميع أفراد الأسرة بشكل أكثر سهولة وأكثر نجاحًا مقارنة بالرجال.

وخلاصة النتائج التي توصل إليها البحث ثبوت صحة فرضية الدراسة، حيث يوجد قصور في أنشطة المؤسسات المعنية بالزكاة في مصر لتمكين الفقراء وتحويلهم من مستهلكين إلى منتجين، ولا تقوم هذه

المؤسسات بتنمية المشروعات الصغيرة وتعزيز فرص العمل للفقراء إلا بجزء ضئيل جداً، ومن ثم تنخفض مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما **أهم مقترحات البحث** فهي وضع آليات لتنفيذ عمليات استثمار جزء من أموال الزكاة بما يتفق مع الفتوى الشرعية، من خلال إنشاء كيان تنظيمي بمسمى "بنك التَّعَفُّفِ"، يقوم بتلقي وجمع الجزء المطلوب من الزكاة، والعمل على إنشاء المشروعات التنموية الصغيرة بعد دراستها، والإشراف على جميع نواحي استثمار أموال الزكاة والصدقات لمصلحة الفقراء المتعففين. ويهدف هذا البنك إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مستوى معيشة الفقراء المتعففين، ويتميز عن باقي المؤسسات الأخرى في مصر بالتركيز على تأسيس المشروعات التنموية الصغيرة التي تستفيد منها الأجيال الحالية والأجيال المُقبلة من الفقراء المتعففين، لإتاحة فرص عمل جديدة لمستحقي الزكاة، والعمل على أن يكون الفقراء المتعففين منتجين وليس مستهلكين.

حيث يكون للمشروعات التي يتبناها البنك المقترح دور فعال في مجال التنمية المستدامة، وذلك بدعم جهود مكافحة الفقر، والمساهمة في القضاء على الجوع، والعمل على تأهيل الفقراء وتمكينهم بإتاحة فرص عمل منتجة لهم، وتنشئة وبناء قدرات طبقة أعمال من الفقراء المتعففين، وتمكين الشباب الفقير العاطل عن العمل بهدف المساهمة في علاج مشكلة البطالة، وتمكين النساء الأرامل والمطلقات، إضافة إلى تدعم تطوير منتجات أو خدمات ونظم لها منافع بيئية، وتحقق كفاءة وترشيد في استخدام الموارد، والالتزام بالمعايير البيئية، وممارسة الأداء المستدام، وتطبيق التكنولوجيا الخضراء.